17 Mai 2022

[الهيئة التونسية للاستثمار تعد 39 إجراء لدفع الاستثمار بالاشتراك بين القطاعين العام والخاص](#)	[وزير الاقتصاد: قوانين الاستثمار معقّدة.. وتوجّه حكومي لتبسيطها](#)	[الورتاني: شركات عالمية تريد الاستثمار في تونس بعد حرب أوكرانيا](#)	[Une croissance de 2,4%, du PIB réel](#)

CONECT

Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie

كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

[الهيئة التونسية للاستثمار تعد 39 إجراء لدفع الاستثمار بالاشتراك بين القطاعين العام والخاص](#)

AR

أعدت الهيئة التونسية للاستثمار خارطة طريق تعتمد مقاربة تشاركية بين القطاعين العام والخاص وتتضمن 39 إجراء لدفع الاستثمار وسيتم عرضها على مجلس وزاري في أقرب الآجال للمصادقة عليها.

وأفاد رئيس الهيئة التونسية للاستثمار، محمد الورتتاني، خلال الورشة الوطنية لإعادة تصور الاستثمار "ربوت" انتظمت، الإثنين، انه تم في هذا الاطار،تحديد خمسة قطاعات ذات أولوية تشمل مكونات السيارات والطائرات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وقطاع الصناعات الصيدلانية والطاقات المتجددة.

وأوضح الورتتاني، أن الهيئة التونسية للاستثمار تسعى من خلال تنظيمها للورشة الوطنية، التي حضرها عدد من أعضاء الحكومة على غرار وزراء الاقتصاد والصناعة والتعليم العالي والصحة والتشغيل، إلى التسريع في تفعيل الإجراءات التي من شأنها أن تدفع بالاستثمار في تونس.

وشدد، على ضرورة الاسراع في الاستفادة الفرص المتاحة في قطاع مكونات السيارات في ظل خروج بعض المستثمرين الكبار في هذا المجال من أوكرانيا وإمكانية استقطابهم في تونس.

17 Mai 2022

وأشار، في هذا الخصوص، إلى الامتيازات التفاضلية التي تمتلكها تونس والمتعلقة بالموارد البشرية وكلفة المنتوج المنخفضة إلى جانب القرب الجغرافي لأوروبا.
ولفت وزير الاقتصاد والتخطيط، سمير سعيد، من جهته، إلى أن القطاعات الخمسة التي تم تحديدها تعد واعدة وتتميز بتنافسيتها معتبرا ان بناء شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يهدف الى الارتقاء بسلم القيمة المضافة.
وأوضح أن الإجراءات الواردة في خارطة الطريق، التي اعدتها الهيئة التونسية للاستثمار، والمتعلقة اساسا بالمسائل العقارية والمبادلات النقدية وحركة الموانئ ترتكز على تقريب البحوث بين الجامعات والشركات الخاصة والتكوين المستمر فضلا عن تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين نظم مناخ الأعمال.
كما اشار سعيد، الى انه تم القيام بعمليات جرد للبنايات المتوفرة استعدادا لاستقطاب المستثمرين الراغبين في تغيير وجهتهم نحو تونس خاصة في ظل الازمة في اوكرانيا وبغية توفير مقرات جاهزة لهم.
وأفاد وزير الاقتصاد، انه سيجري خلال هذا الأسبوع زيارات لعواصم أوروبية سيلتقي فيها مع بعض المستثمرين الأجانب لاستقطابهم نحو الوجهة التونسية مشيرا إلى أن المنافسة شديدة بين تونس وبلدان أخرى لجذب هؤلاء المستثمرين.
وعلى صعيد اخر، أكد سعيد أن المحادثات مع صندوق النقد الدولي متقدمة وأن التوصل الى اتفاقات من شانه أن يساهم في استعادة التوزازنات المالية ودفع الاستثمار".
وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم أعدت مواثيق شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مكونات السيارات وقطاع مكونات الطائرات والصناعات الصيدلانية وهي في طور التوقيع.

وزير الاقتصاد: قوانين الاستثمار معقّدة.. وتوجّه حكومي لتبسيطها

قال وزير الاقتصاد والتخطيط سمير سعيد في تصريح لموزاييك ان ورشة اليوم الهادفة لتقريب العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص هي اجتماع مهم مع رجال الاعمال في القطاع الخاص لتبادل الاراء حول القطاعات ذات الأولوية وهي صناعة مكونات السيارات، صناعة مكونات الطائرات ،الطاقات المتجددة، الصناعات الصيدلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لما لها ميزة تنافسية.
وأضاف سعيد أن تشريك كل الفاعلين في القطاع العام وفي القطاع الخاص ضروري في برامج مشتركة لوضع الاليات اللازمة للرقي في سلم القيمة المضافة من خلال دعم البحوث وتطويرها بين الجامعات والشركات الخاصة و تكثيف التكوين المستمر في الاختصاصات المطلوبة وتبسيط الاجراءات الادارية وتطوير النظم الاعلامية والانفتاح اكثر على مناخ الاعمال.
كما اعتبر ان القوانين الحالية الخاصة بالاستثمار معقدة وهناك توجه حكومي لتبسيطها حيث تم العمل خلال الفترة الاخيرة على تبسيط 42 اجراء عاجل 20% منهم جاهزين للعرض على مجلس وزاري قريبا اهمها الأمر 96 حول طمأنة العاملين في الادارة لاتخاذ قرارات للصالح العام في اطار واضح وشفاف والأوامر الترتيبية حول التمويل الجماعي والاقتصاد التضامني والاجتماعي وعدة قطاعات اخرى.

17 Mai 2022

وبخصوص الوضع العالمي ومدى استعداد تونس لاستقطاب مستثمرين أجانب غادروا أوكرانيا ذكر سعيد انه منذ انطلاق الحرب تم تكوين فريق عمل والقيام بعدة مبادرات أولها جرد للبنايات الجاهزة لتحويلها لفضاءات جاهزة للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال واستقطاب اكثر ما يمكن من المستثمرين الاجانب في اطار التنافس الدولي خاصة مع دول الجوار.
ووصف سعيد المحادثات مع صندوق النقد الدولي بالمتقدمة والسائرة في الطريق الصحيح لاسترجاع التوازنات المالية والترقيم السيادي وجلب الاستثمارات الأجنبية.

الورتاني: شركات عالمية تريد الاستثمار في تونس بعد حرب أوكرانيا

أكد رئيس الهيئة التونسية للاستثمار محمد الورتتاني في تصريح للزميلة بشرى السلامي على ضرورة أن تضع تونس خارطة طريق لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ولتحسين تموقعها وجاذبيتها، وذلك على ضوء المتغيرات الإقليمية والوطنية والدولية على غرار جائحة كوفيد والحرب على أوكرانيا.
كما قال رئيس الهيئة التونسية للاستثمارأن هناك عدة شركات عالمية في قطاعات مختلفة أبدت نيتها للاستثمار في تونس بعد الحرب على أوكرانيا، لكنها ما تزال في انتظار الأرضية الملائمة لبيئة استثمارية جيدة، وذلك خلال ورشة عمل وطنية حول خارطة طريق الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وهي 5 قطاعات مستهدفة صناعة مكونات السيارات، وصناعة مكونات الطائرات، والطاقات المتجددة ، والصناعات الصيدلية وتكنولوجيا المعلومات والاتّصال.
وأضاف الورتتاني أن لتونس عدة امتيازات تفاضلية على غرار الموارد البشرية وكلفة المنتوج لكن لابد من وضع سياسة وطنية لتحفيز الاستثمارات ذات رأس مال وطني أو دولي.
وفي هذا الإطار، تم ضبط حوالي 39 إجراء بصفة تشاركية ومخطط عمل ومنهجية واضحة لتقديم العرض التونسي ويهم ذلك أساسا الجانب العقاري من حيث ضرورة إيجاد مناطق صناعية حاضرة للمشاريع الكبرى وكيفية تغيير صبغة الأراضي وتهيئة الموانئ والعمل على الإجراءات التحفيزية وتوحيد الأرقام والاحصائيات بين مختلف الوزارات.

خلال الربع الأول من 2022 : الإقتصاد التونسي ينمو بنسبة 4ر2%

سجل الإقتصاد التونسي نموّا سنويا لحجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4ر2% ، خلال الربع الأول من 2022، مقارنة مع نفس الفترة من 2021 وسط تباين لنمو القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية.

وارتفع حجم الناتج المحلي لتونس، وفق بلاغ أصدره المعهد الوطني للإحصاء، الإثنين، بحساب التغيرات ربع السنوية ، أي مقارنة بالثلاثي الرابع من 2021، بنسبة 7ر0% .
وحققت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، ارتفاعا بنسبة 3ر3 %، في حين تميز النشاط الاقتصادي لقطاع الصناعات المعملية بارتفاع الانتاج في عدة أنشطة باستثناء القيمة المضافة لصناعة مواد البناء والخزف الذي تراجعت بنسبة تقدر بنسبة7ر6 % .

17 Mai 2022

وشملت الإرتفاعات ،في قطاع الصناعات المعملية، قطاع النسيج والملابس والأحذية بنسبة 8ر10 % والصناعات الفلاحيّة والغذائيّة بنسبة 6ر9 % والصناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة بنسبة 1ر4 % والصناعات الكيمائية بنسبة 1ر2 % .

المشاريع الصناعية في صدارة تمويلات بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة

احتلت المشاريع الصناعية صدارة قائمة المشاريع التي يمولها بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسّطة بنسبة 68 بالمائة، وفق ما أكده مدير الإحاطة والتشخيص والتنمية بالبنك، حمدي قصيعة.
وقال قصيعة في تصريح لـ"وات"، إنّ حجم استثمارات المشاريع المموّلة من طرف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في المجال الصناعي بلغت، منذ إحداثه وحتى موفى مارس 2022، ما قيمته 964 مليون دينار ساهمت في احداث 1129 مشروعا مكن من احداث اكثر من 23 الف موطن شغل.
ويأتي قطاع الصناعات الغذائية في المركز الثاني بنسبة 21 بالمائة بحجم استثمارات يفوق 300 مليون دينار في حين لم يستقطب القطاع الفلاحي سوى نسبة 6 بالمائة بحجم استثمارات لم يتجاوز 61 مليون دينار.
وصادق بنك التمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، في نفس الفترة المذكورة آنفا، على 1656 مشروعا بكلفة استثمارات قدرها 1266مليون دينار مكنت من احداث ما يزيد عن 30 الف موطن شغل، وفق قصيعة.
ولاحظ المصدر ذاته في ما يتعلق بالتوزيع الجهوي، ان اقليم الجنوب الغربي (قفصة وتوزر وقبلي) تلقى اقل نسبة من المشاريع المصادق عليها من البنك بنسبة 7.5 بالمائة بحجم استثمارات لم يتجاوز 74 مليون دينار
في المقابل استأثر إقليم تونس الكبرى (أريانة وتونس وبن عروس ومنوبة)، بالنصيب الأوفر من المشاريع المصادق عليها بما يفوق 24 بالمائة واستثمارات ناهزت 210 مليون دينار تبعه اقليم الشمال الشرقي (زغوان ونابل وبنزرت)، بـ14 بالمائة واستثمارات فاقت211 مليون دينار.
وتحدث قصيعة، من جهة أخرى، عن أهم الإشكاليات التي تعترض إنجاز المشاريع التي يساهم بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تمويلها، ولعل اهمها عدم التوصّل إلى إنجاز المشروع في الآجال المتوقعة لتشعب الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص اللازمة لإنشاء المشروع والتردّي الواضح لمؤهلات التسيير لدى الباعثين الشبان وذلك لعدم خبرتهم في مجال الأعمال وعدم ترسّخ ثقافة المبادرة.
وأضاف المتحدث أن البنك يسجّل ضعفا في المؤهلات والتجربة الفنية والإدارية والتسويقية اللازمة للتوصّل لبعث المشروع وعدم قدرة العديد من الباعثين على استكمال هيكل التمويل لتجنب البنوك تمويل الإحداثات الجديدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وعدم قدرة هذه المؤسسات على تقديم الضمانات التقليدية.
واقترح مدير الاحاطة والتشخيص والتنمية في بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، عدة حلول لتجاوز هذه الاشكاليات منها حث السّلط الجهويّة على مزيد التنسيق بين الهياكل المتدخّلة في اسناد التراخيص وهياكل المساندة في بعث المشاريع قصد استحثاث نسق الانجازات وحل الاشكاليات التي قد تعترض بعث المؤسسات في ابانها.
كما دعا الى إحداث هيكل مختص موحد لإضفاء أكثر نجاعة في مجال النهوض بالاستثمار الخاص واحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة فضلا عن المساهمة في رأس المال في حال تعذّر على الباعث استكمال هيكل رأس المال شريطة ضمان الشفافيّة في اسنادها وتأكّد القدرة على تسديده.

17 Mai 2022

فرانشيسكي: أمريكا باتت وجهة رائدة للصناعات التقليدية التونسية

التقت اليوم القائمة بأعمال السفارة الأمريكية بتونس ناتاشا فرانشيسكي بوزير السياحة محمد المعز بلحسين لمناقشة أهمية قطاعي السياحة والصناعات التقليدية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في مختلف أرجاء تونس، حسب بلاغ للسفارة الأمريكية.
ويأتي ذلك من خلال مشروع "Visit Tunisia" الذي أطلقته حديثًا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID - US Agency for International Development والذي تبلغ كلفته 50 مليون دولار تتعاون الحكومة الأمريكية مع قطاع السياحة التونسي لخلق 15000 موطن شغل جديد في مجال السياحة المستدامة بالمناطق المحرومة ولزيادة عائدات السياحة بنسبة 20 بالمائة.
كما سلطت القائمة بأعمال السفارة الضوء على مشروع الصناعات التقليدية الممول من السفارة الأمريكية والذي تبلغ قيمته 5.6 مليون دولار والذي يساعد الحرفيين التونسيين خاصة النساء الريفيات على تسويق زيوتهم الأساسية وخشب الزيتون ومنتجات النسيج بشكل أفضل وكذلك توسيع نشاطهم التجاري محليًا والوصول إلى أسواق دولية جديدة. وبفضل هذا الدعم، أصبحت الولايات المتحدة الآن الوجهة الرائدة للصناعات التقليدية التونسية، وفق البلاغ ذاته.

سليانة: الانطلاق في ضبط الاستعدادات لموسم الحصاد للموسم الفلاحي

انطلقت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية سليانة منذ أواخر شهر مارس المنقضي وبصفة مبكرة، في ضبط الاستعدادات لموسم الحصاد للموسم الفلاحي الجاري، وفق ما ذكرته رئيسة دائرة الإنتاج النباتي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية نورة الزواري ل"وات"
وذكرت الزواوي ان جلسة عمل انعقدت في أواخر شهر افريل بوزارة الفلاحة لضبط دور ومهام كل الأطراف المعنية بالاضافة الى جلسات دورية أخرى بالجهة، أكدت أن أسطول الآلات المتوفر بالجهة (382 آلة حصاد) يكفي لحصاد كامل المساحات (حوالي 158 ألف و500 هكتار) في أحسن الظروف، وهو ما دعا الى الانطلاق في تنظيم سلسلة من الأيام الإعلامية حول تعديل آلات الحصاد والحماية من الحرائق بالتعاون مع المعهد الوطني للزراعات الكبرى ووكالة الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي
وأوضحت الزواري أن عمليات مسح المسالك الفلاحية بالمناطق السقوية انطلقت وتمت برمجة مسح حوالي 100 كم، وذلك وفق برنامج مشترك ضبط مع مصالح الادارة الجهوية للتجهيز،
وبينت بخصوص مراكز تجميع الحبوب أن اللجنة الجهوية للمصادقة على هذه المراكز أدت خلال أواخر شهر أفريل المنقضي زيارة أولية لكافة المراكز للوقوف على مدى جاهزيتها وحثها على تجاوز الاخلالات في أقرب الآجال.
وكشفت الزواري أن أبرز اشكاليات الموسم الفلاحي الحالي هو الانتشار الكثير للأعشاب الطفيلية خاصة منها عشب "البروم" و"المنجور المستعصي" في بعض المعتمديات، وبينت انه تم الاتفاق على إحداث خلية أزمة لمقاومة هذه الأعشاب عبر حصر مساحاتها واشارت الى ان "البروم" يصعب مكافحتها ويساهم في انتشارها نقص الأمطار في بداية الموسم واستعمال البذور الذاتية

وذكرت أن مصالح المندوبية أصدرت بلاغا لمزيد تحسيس الفلاحين لتكثيف المراقبة المستمرة

17 Mai 2022

على الحقول عبر المداواة بالمبيدات المصادق عليها من طرف وزارة الفلاحة باعتبار أن هذه الفترة تعرف انتشار الأمراض الفطرية بما في ذلك الصدأ
واعتبرت أن الموسم الفلاحي شهد نقصا نسبيا في كميات الأمطار في بداياته، فيما تحسنت خلال شهر ديسمبر لتبلغ بذلك نسبة التغطية 100 بالمائة، فيما بلغت 125 بالمائة في شهر جانفي، مضيفة أن هذه الكميات مكنت من إنبات متجانس في جل المعتمديات وساهمت في تحسن الحالة العامة للمزروعات خلال شهر مارس بعد أن بلغت نسبة التغطية 200 بالمائة
وبينت الزواري أن الحالة العامة للمزروعات توزعت بين "حالة حسنة" (41 بالمائة) وحالة "متوسطة" (31 بالمائة) و"دون المتوسط" (22 بالمائة)

FR

Une croissance de 2,4%, du PIB réel

Le produit intérieur brut réel de la Tunisie, corrigé des variations saisonnières et effet de calendrier, a affiché une croissance de 2,4% en glissement annuel au premier trimestre 2022 (janvier-mars), annonce l'Institut national de la statistique (INS).
Par rapport au trimestre précédent, l'économie a progressé de 0,7%, comparable à celui enregistré un trimestre auparavant. Converti en taux de croissance annualisée, ce dernier est en ligne avec le régime de croissance de l'économie durant les années récentes, ajoute la même source.

L'exportation du phosphate reprend des couleurs

La compagnie de phosphate de Gafsa s'apprête à exporter une quantité importante de phosphate commercial d'excellente qualité, vers nombre de ses commanditaires étrangers.
En effet, des contingents importants de phosphate seront bientôt livrés au Brésil (20 mille tonnes), à la Turquie (10 mille) et à la France (10 mille).
Il est à rappeler que la CPG avait livré 15 mille tonnes de phosphate commercial à la France en janvier dernier. Des négociations sont actuellement en cours avec d'autres pays, dont l'Indonésie, pour l'exportation d'autres quantités.

Le taux de chômage se stabilise à 16.1% au premier trimestre de 2022

Le taux de chômage s'est stabilisé au premier trimestre de 2022 au niveau de 16.1% après avoir reculé de 2,2 au trimestre précédent.
Selon un communiqué de presse publié lundi par l'Institut National de la Statistique (INS), le nombre de chômeurs estimé pour le premier trimestre 2022 a atteint 653,2 mille du total de la population active, contre 673,5 mille

chômeurs pour le quatrième trimestre de 2021. Ainsi, le taux de chômage se stabilise au niveau de 16,1% contre 16,2% au quatrième trimestre de 2021.
Selon le sexe, le taux de chômage a subi une hausse de 0,2 point pour les hommes et une baisse de 0,4 points pour les femmes pour atteindre, respectivement, 14,1% et 20,9%.
Le nombre de chômeurs était de 673,5 mille au quatrième trimestre 2021 contre 762,6 mille au troisième trimestre. Le taux de chômage avait reculé de 2,2 points atteignant 16,2% contre 18,4% au troisième trimestre.
Le taux de chômage des jeunes âgés entre 15 et 24 ans a baissé, au cours du premier trimestre 2022, pour atteindre 38,5% (contre 40% au quatrième trimestre 2021). Ce taux atteint 39,8% chez les hommes et 36,0% chez les femmes.
Le taux de chômage des jeunes âgés entre 15 et 24 ans avait également baissé au quatrième trimestre 2021 (40% contre 42,4% au cours du troisième trimestre).
D'après les mêmes chiffres, au cours du premier trimestre 2022, l'effectif de la population active en Tunisie est estimé à 4046,4 mille, contre 4160,3 mille au quatrième trimestre, soit une baisse de 113,9 mille. Par conséquent, le taux d'activité a baissé pour atteindre 45,6% au premier trimestre 2022, soit 1,4 point de moins par rapport au quatrième trimestre de 2021.
La population active se répartit en 2814,6 mille hommes et 1232,4 mille femmes. Le taux d'activité est estimé à 64,8% chez les hommes et 27,2% chez les femmes.
Le taux d'activité au quatrième trimestre 2021 avait augmenté de 0,5 point par rapport au troisième trimestre 2021 pour atteindre 47%.
Au premier trimestre 2022, le nombre des occupés s'établit à 3393,2 mille contre 3486,8 mille au quatrième trimestre de 2021, soit une baisse de 93,6 mille. Cette population se répartit en 2418,1 mille hommes et 975,1 mille femmes.
Au quatrième trimestre 2021, le nombre des occupés avait augmenté de 107,9 mille pour atteindre 3486,8 mille contre 3378,9 mille au troisième trimestre 2021. Selon l'INS, cette augmentation est attribuable à l'amélioration de la situation sanitaire dans le pays après le pic de l'épidémie de Covid19 à l'été 2021.
L'INS précise que les opérations de collecte sur terrain de l'enquête nationale sur la population et l'emploi du premier trimestre 2022 ont été perturbées par une grève des agents. Seules les données du mois de mars et début janvier 2022 ont été collectées.
Par conséquent, les indicateurs du premier trimestre 2022 ne reflètent que partiellement la conjoncture du marché du travail à la date de référence.

17 Mai 2022

« Les Rencontres Maghreb oléagineux » du 16 au 18 mai: « Pour une souveraineté alimentaire en huiles et protéines végétales »

Développer une production nationale des cultures oléagineuses permettrait une économie substantielle de devises et participerait à réduire la dépendance aux importations.

Au Maghreb comme dans le reste du monde, l'augmentation de la demande en tourteaux et huiles de graine est une tendance structurelle. Elle serait liée aux évolutions démographiques ainsi qu'aux pratiques alimentaires des populations. Les chocs auxquels les marchés mondiaux des oléagineux (soja, colza, tournesol) sont confrontés, ces dernières années, font peser un risque sur les pays déficitaires, comme en 2020, avec une rapide hausse des prix à la suite des perturbations provoquées par la pandémie de Covid-19, ou plus récemment encore avec la guerre en Ukraine.

Une hausse des prix inédite

Ce conflit a provoqué de multiples perturbations sur les chaînes d'approvisionnement et d'exportation en provenance d'Ukraine et de la Mer Noire, notamment de graines oléagineuses, entraînant une hausse des prix inédite et faisant peser un risque de pénurie et des difficultés financières dans certains pays situés sur le pourtour méditerranéen. Aujourd'hui, le Maroc, l'Algérie et la Tunisie connaissent un important déficit en huiles alimentaires et tourteaux puisque la quasi-totalité des besoins des trois pays sont couverts par les importations.

Et face à la volatilité des marchés mondiaux des oléagineux, la question de la souveraineté en huiles et protéines végétales au Maghreb représente un enjeu de taille. C'est face à ce constat inquiétant que l'Institut national des grandes cultures (Ingc), Carthage Grains, l'Association pour l'agriculture durable (Apad) et l'Association de coopération française pour le développement à l'international des filières oléo-protéagineuses (Agropol) ont pris l'initiative d'organiser « Les Rencontres Maghreb oléagineux ». Cette première édition, qui se tiendra à Tunis du 16 au 18 mai 2022 sous le patronage du ministère de l'Agriculture, aura pour thème « Pour une souveraineté alimentaire en huiles et protéines végétales ».

Le Maghreb importe 90% de sa demande

En effet, le Maghreb importe 90% de sa demande en huiles et protéines végétales (principalement l'huile et le tourteau de soja). Pourtant, il existe des alternatives comme le colza ou le tournesol qui, si elles sont cultivées localement, permettraient non seulement la production d'huiles végétales

destinées à l'alimentation humaine, mais également de tourteaux utilisés pour l'alimentation des animaux d'élevage (principal facteur du coût de la viande, du lait et des œufs). Et donc, développer une production nationale de ces cultures oléagineuses permettrait une économie substantielle de devises et participerait à réduire la dépendance aux importations. A cet égard, la souveraineté alimentaire est renforcée tout en injectant de la valeur dans les économies nationales et plus particulièrement dans les zones rurales.

Notons que l'objectif principal des Rencontres Maghreb Oléagineux est de permettre aux participants d'échanger sur leurs expériences respectives et de construire des liens de coopération propices à l'émergence de solutions, dans le but de contribuer au développement de filières oléagineuses durables dans la région. Cet événement vise aussi à apporter des réponses à ces problématiques communes à tout le bassin méditerranéen, tout en regroupant les acteurs algériens, marocains, tunisiens et français des filières d'huiles et protéines végétales.

Forum international de la Responsabilité sociétale des entreprises : La RSE, un levier de performance pour les entreprises tunisiennes

La responsabilité sociale et environnementale des entreprises est bien plus que la moralisation ou la régulation de la vie des affaires. C'est avant tout un processus de transformation, volontaire, de la gouvernance et du modèle économique, opérationnel et social des organisations. Sa finalité est de créer davantage de valeur en recherchant la satisfaction des besoins de toutes les parties prenantes comme les actionnaires, mais aussi les salariés, les fournisseurs, les clients, la société civile en plus de l'environnement…

L'Agence tunisienne de mise en place de stratégie RSE et marketing sociétal « AM Medias Plus » a organisé un forum international et le salon de la RSE, du 12 au 14 mai 2022, à l'Expo center médina de Yasmine Hammamet. Une manifestation tenue avec la collaboration de l'académie internationale de la RSE, le réseau Afrique RSE, le Groupe Suisse Masoda et le Citet. Ce forum dédié à la Responsabilité sociétale des entreprises (RSE) a été le premier événement du genre à être organisé en Tunisie. Son objectif est de vulgariser la culture RSE au sein des entreprises et dans l'administration tunisienne. Tout en faisant la

promotion des initiatives de mise en place de la stratégie RSE dans le management des entreprises, ce forum a été l'occasion pour mettre la lumière sur les différents programmes de coopération en la matière, développés par les agences de coopérations internationales implantées en Tunisie.

Découvrir de nouveaux modèles de management

Pour l'occasion, trois espaces d'exposition ont été mis à la disposition des partenaires pour : promouvoir et mettre en valeur leurs stratégies RSE, découvrir les modèles d'économie d'énergie à travers, notamment, les technologies de la cogénération et la tri-génération (production de l'électricité à partir du gaz et qui peuvent diminuer la consommation électrique de 30 à 40%) et de promouvoir l'utilisation des voitures électriques et le réseau national des bornes de recharge électrique avec une exposition des voitures électriques et hybrides des marques les plus prestigieuses implantées en Tunisie.

Dans ce contexte, Karim Keita, directeur général en management qualité transformation digitale et RSE à Masoda transformation digitale maîtrisée, a mentionné que la mission de Masoda est d'aider les organisations à maîtriser leur transformation digitale, sociétale et environnementale parce qu'« il y a nécessité et urgence non pas de faire moins de croissance et de pollution ou plus de mixité et de transparence, mais de faire différemment. Nous accompagnons dans la conception et la mise en place de nouveaux modèles de management, de gouvernance, de commercialisation. Nous mettons en place une approche par les processus, afin de comprendre dans le détail l'organisation structurelle de l'entreprise. En plus d'identifier précisément les besoins métiers et leur contribution à la création de valeur ainsi que s'assurer que digitalisation et RSE impacteront réellement, et durablement le système de gouvernance, les activités opérationnelles et les pratiques de travail », explique Keita. En aval de la transformation digitale, sociétale et environnementale, Keita assure qu'il est impératif d'utiliser aussi le « knowledge » management, afin de collecter et traiter les data issues des processus dématérialisés dans le but de faciliter et d'améliorer la prise de décision et de capitaliser et

structurer intelligemment les connaissances et compétences générées par la transition digitale et la RSE, dans une logique d'amélioration continue.

Qu'est-ce que la RSE ?
« La responsabilité sociale et environnementale des entreprises est bien plus que la moralisation ou la régulation de la vie des affaires. C'est avant tout un processus de transformation, volontaire, de la gouvernance et du modèle économique, opérationnel et social des organisations. Sa finalité est de créer davantage de valeur en recherchant la satisfaction des besoins de toutes les parties prenantes comme les actionnaires, mais aussi les salariés, les fournisseurs, les clients, la société civile en plus de l'environnement… », déclare Keita.

Les bénéfices de la RSE sont le retour sur investissement rapide grâce à l'optimisation des processus opérationnels (démarche qualité) et des économies de ressources (Système de Management Environnemental). « Notre raison d'être est de nous focaliser sur la mobilisation des salariés et la dimension aspirationnelle qui donne du sens à la transformation organisationnelle de l'entreprise ».

France : Elisabeth Borne nouvelle première ministre

Conseil du commerce et des technologies : l'Europe et les États-Unis cherchent une nouvelle entente

Les places financières gagnées par l'optimisme

17 Mai 2022

Le président français, Emmanuel Macron, a nommé, ce lundi 16 mai 2022, Elisabeth Borne en tant que première ministre en remplacement de Jean Castex, nommant ainsi la première cheffe de gouvernement, depuis 30 ans, a annoncé la présidence.
"Le Président de la République a nommé Mme Elisabeth Borne Première ministre et l'a chargée de former un gouvernement", a déclaré la présidence dans un communiqué.
Edith Cresson était jusqu'à maintenant la seule femme à avoir occupé le poste (1991-1992), sous la présidence du socialiste François Mitterrand.

Analyse
Des responsables américains et plusieurs commissaires européens seront réunis à Saclay, ce lundi 16 mai, afin de relancer la coopération transatlantique. Les relations entre l'Union européenne et les États-Unis ont traversé une période de tension, mais la guerre en Ukraine démontre la nécessité de coopérer plus étroitement.

Lire la suite :
https://www.la-croix.com/Economie/Conseil-commerce-technologies-lEurope-Etats-Unis-cherchent-nouvelle-entente-2022-05-16-1201215303

L'espoir d'un cessez-le-feu en Ukraine a permis aux actions de poursuivre leur remontée. Les inquiétudes sur les taux d'intérêt n'ont pas disparu, mais la guerre pourrait favoriser de nouvelles thématiques boursières. Explications.

C'est un peu inattendu au regard des incertitudes ambiantes, mais les marchés d'actions ne se portent pas si mal. L'indice CAC 40 a repris 18% depuis son plus-bas du 7 mars, à 5 756,38 points.
Il n'abandonne plus que 5% par rapport au 1er janvier. Aux États-Unis, le S&P 500 a cédé 4,5% en trois mois, mais gagné 15% en un an et 50% en trois ans. La prime de risque liée à la guerre en Ukraine semble s'estomper.

Lire la suite :
https://www.lerevenu.com/bourse/les-places-financieres-gagnees-par-loptimisme

CITATION DU JOUR

17 Mai 2022

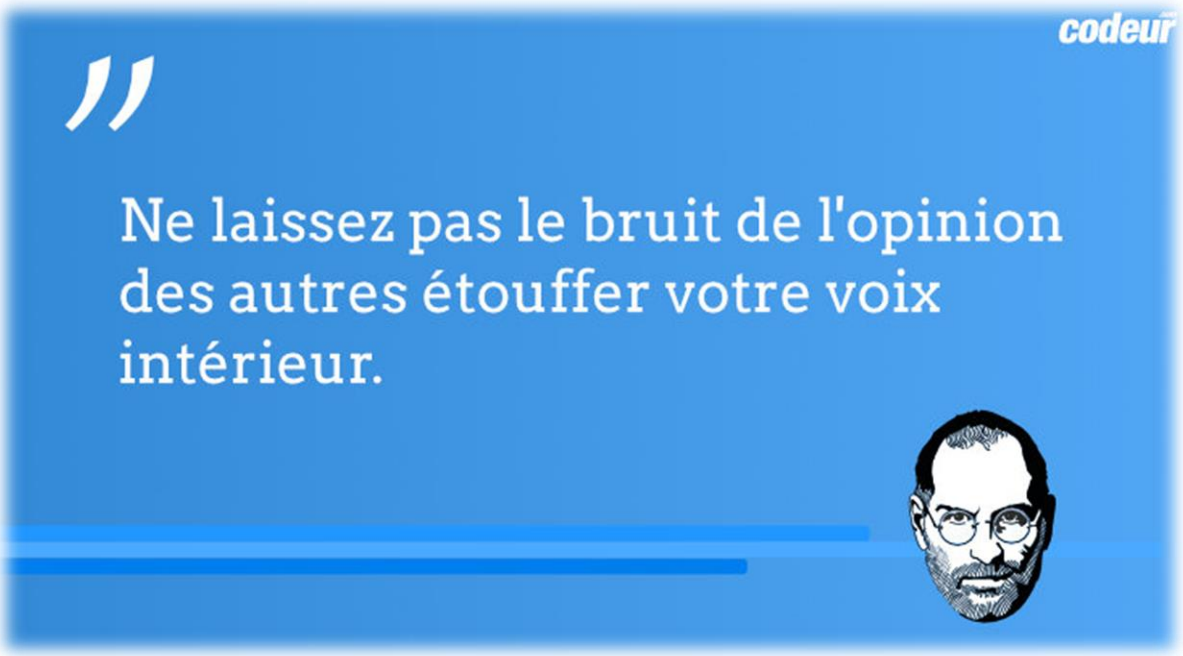

Direction

Communication